قراءة تحليلية لتطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة: 1990-2017

Analytical reading of the development of public revenues in Algeria for the period 1990-2017

عنترة برباش	محمد خليل بوحلايس
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة -2- الجزائر	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة -2- الجزائر
antara.berbache@univ-constantine2.dz	mohamed.bouhelais@univ-constantine2.dz

تاريخ الإرسال:2018/04/19	تاريخ القبول:23018/08/22

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التطور الذي عرفته سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة: 1990-2017، من خلال التطرق إلى واقع النظام الضريبي في الجزائر وأثره على النشاط الاقتصادي وكذلك القيام بعرض تفصيلي لهيكل الإيرادات العامة في الجزائر، وقد تمّ التوصل إلى أن الإيرادات العامة عرفت تزايدًا كبيرًا والملاحظ هو هيمنة إيرادات الجباية البترولية على الإيرادات العامة وتواضع مساهمة الجباية الضريبية بالرغم من المحاولات التي اتخذتها الجزائر لتنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها وخاصة ما تعلق منها بالجباية الضريبية، بعد الإصلاح الضريبي لسنة 1992، والذي يعد منعرجًا مهمًا للمنظومة الضريبية، كما أن الاتجاه العام للضرائب المباشرة خلال فترة الدراسة يتجه نحو الأحسن ولو كان ذلك بخطى بطيئة، بينما تتجه الضرائب غير المباشرة نحو الانخفاض تدريجيًا والملاحظ هو سيطرت هذه الأخيرة على هيكل الإيرادات الضريبية.

الكلمات المفتاحية: النظام الضريبي، الإيرادات العامة، الضغط الضريبي، الجباية العادية، الجباية البترولية.

Abstract:

The aim of this study is to analyze the evolution of the public revenue policy in Algeria during the period 1990-2017 by addressing the reality of the Algerian tax system and its impact on economic activity, as well as a detailed presentation of the structure of public revenues in Algeria. There has been a significant increase in oil revenue revenues and the modest contribution of tax collection despite the attempts made by Algeria to diversify the sources of public revenues and increase their revenues, especially those related to tax collection, after the tax reform of 1992 Which is an important tax system turning point, and the general trend of direct taxes during the study period is moving towards better albeit at a slow pace, while indirect taxes tend to decline gradually and observed is dominated by the latter on the structure of tax revenue.

Key Words: Tax system, public revenue, tax pressure, tax revenues, hydrocarbon revenues.

تمهيد:

إن الإيرادات العامة متعدّدة ومتنوّعة؛ ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مصادر: الإيرادات السيادية وفي مقدمتها الضرائب والرسوم، والإيرادات الاقتصادية التي تعبّر عن إيرادات الدولة من أملاكها ومشروعاتها الاقتصادية أو ما يطلق عليه بالدومين سواء كان خاصًا أو عامًا، بالإضافة إلى ما تحصل عليه من الثمن العام، أما المصدر الثالث فهو الإيرادات الائتمانية ويمثل القروض المحلية والخارجية التي تحصل عليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة، وفي حالة الجزائر هناك مصدر رئيسي للإيرادات العامة، ونقصد به إيرادات المحروقات أو ما يطلق عليه بالجباية النفطية، وكون هذا المورد يتأثر بعوامل خارجية وظرفية، فإن إدخاله ضمن مكونات الإيرادات العامة من شأنه أن يغير الكثير من الفرضيات والاستنتاجات السائدة، حيث أن تقلباته تؤدي إلى التعرض لصدمات عكسية,

إشكالية الدراسة:

لقد اعتمدت الجزائر في تمويل نفقاتها ومواجهة أعبائها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الجباية البترولية، التي تجاوزت نسبتها الـ 50% من الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة، وذلك بالرغم من المحاولات التي بذلتها الجزائر بغية تنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها، وخاصة ما تعلّق منها بالجباية العادية بعد الإصلاح الضريبي لسنة 1992 والذي يعتبر منعرجًا مهمًا للمنظومة الضريبية؛ حيث عرفت هذه الأخيرة تغييرًا جذريًا فمن حيث الجانب التقني تمّ إدخال هيكل ضريبي جديد، ومن حيث الجانب التنظيمي تمّ إعادة هيكلة القواعد الإدارية لإدارة الضرائب، ونجم عن هذا الإصلاح الانتقال من نظام الضريبة النوعية إلى نظام الضريبة الشامل وفصل بعض الضرائب عن بعضها واستحداث ضرائب جديدة، حيث أن الهدف الرئيسي من هذا الإصلاح يتمثل في تحسين مستوى مردودية الجباية العادية وإحلالها محل الجباية البترولية.

مما سبق يمكن صياغة جوهر إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هي التطورات التي عرفتها مكونات الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة: 1990-2017؟

ومن أجل الإلمام بهذه الإشكالية ارتأينا طرح التساؤلات التالية:

- ✓ ما هي أهم الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي الجزائري؟ وما كان الهدف منها؟
- ✓ ما هي مكونات الهيكل الضريبي الجزائري؟ وما هي أهم تطوراته؟

- ✓ كيف تطور مستوى الضغط الضريبي الإجمالي والضغط الضريبي خارج المحروقات في الجزائر ومدى تأثيره وتؤثره بالتغيرات الحاصلة في التدابير الضريبية التي تمّ إحداثها؟
- ✓ ما هي أهم مصادر الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة في الجزائر؟
- ✓ ما هو واقع الإيرادات العامة في الجزائر؟ وكيف كان تطور مكوناتها؟

أهمية الدراسة:

يكتسب موضوع الدراسة أهمية كبيرة، كون أنه نتيجة التطور الذي حصل على مستوى الدولة في العصر الحاضر، أدى هذا إلى التوسع في الإيرادات العامة وإلى تعدد أنواعها وزيادة حصيلتها، كما تتعزز أهمية الدراسة من خلال تحليل تطور سياسة الإيرادات العامة، وكذلك معرفة المكونات الرئيسية لإيرادات الميزانية العامة في الجزائر، فضلاً عن بيان تطور النظام الضريبي وهيكله وأهميته، حيث أن دراسة الهيكل الضريبي لاقتصاد أي بلد ما مهم جدًا، وذلك لمعرفة الضرائب التي يقوم هذا الاقتصاد بالاعتماد عليها؛ وبالتالي معرفة نقاط القوة والضعف التي يتّسم بها هذا النظام الضريبي. والواقع أن حديثنا عن السياسة الضريبية في الجزائر يعتبر ناقصًا دون الإشارة إلى مستوى الضغط الضريبي وتطوراته ومدى تأثيره وتؤثره بالتغيرات الحاصلة في التدابير الضريبية التي تمّ إحداثها، إذْ يُعتبر الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكمّية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته وطبعيه الدراسة، فيما يتعلق بعرض التطورات التي عرفها النظام الضريبي في الجزائر وكذلك مكونات الإيرادات العامة وتحليل تطورها خلال الفترة: 1990-2017 ومن أجل الإحاطة قدر الإمكان بمختلف جوانب موضوع تطور إيرادات الموازنة العامة في الجزائر، ارتأينا أن نتناول الموضوع من خلال المحاور الآتية:

أولا: واقع النظام الضريبي في الجزائروأثره على النشاط الاقتصادي

ثانيا: هيكل الإيرادات العامة في الجزائر

ثالثا: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر

أولا: واقع النظام الضريبي في الجزائروأثره على النشاط الاقتصادي

إن النظام الضريبي باعتباره أحد عناصر النظام الاقتصادي العام، وأداة مالية هامة تنفذ بها السياسة الاقتصادية، فقد كان عرضة لعدة إصلاحات جذرية ليتلاءم مع السياسة العامة للدولة، وكان ذلك في بداية التسعينات أين عرفت المنظومة الضريبية تغييرًا جذريًا من حيث الجانب التقني بإدخال هيكل ضريبي جديد، والتنظيمي بإعادة هيكلة القواعد الإدارية لإدارة الضرائب. حيث عرف النظام الضريبي خلال هذه الفترة إصلاحات جذرية (إصلاحات سنة 1992) نجم عنها الانتقال من نظام الضريبة النوعية إلى نظام الضريبة الشامل، كما أن هذا التغيير تزامن مع الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي انتهجتها الجزائر بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى حتى يتماشى النظام الضريبي الجزائري مع الأحداث العالمية والأنظمة الضريبية الأخرى.

1. الإصلاح الضريبي لسنة 1992:

لقد أسفر الإصلاح الضريبي عن بنية جديدة للنظام الضريبي، حيث نجد أنّه من بين الخطوط العريضة له فصل ضريبة المداخيل للأشخاص الطبيعيين IRG عن ضريبة الأشخاص المعنويين IBS، وكذلك إدخال الضريبة على القيمة المضافة TVA في إطار الضرائب غير المباشرة. فلقد حلّت الضريبة على الدخل الإجمالي محل الضريبة التكميلية على الدخل ICR التي طالما عبرت عن ازدواجية الضريبة بالنسبة للمكلف، في حين جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتعويض نقائص الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية BIC أين طبقت هذه الضريبة على كل الشركات الوطنية والأجنبية. أما وضع نظام الرسم على القيمة المضافة فكان يهدف أساسًا إلى تبسيط الضرائب غير المباشرة عن طريق إلغاء نظام الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TGUP والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات TGUPS، وذلك نتيجة للمشاكل التي شهدها هذا النظام من حيث تعقده وعدم ملاءمته للإصلاحات التي شهدها الاقتصاد الوطني،[1] ويأتي اللجوء إلى الرسم على القيمة المضافة في سياق الانسجام مع الممارسات العالمية في المجال الضريبي ولعصرنة الاقتصاد الوطني.

من جهة أخرى تم استحداث عدة ضرائب ورسوم تعود مباشرة للجماعات المحلية لما لها من دور بارز في الحياة الاقتصادية والاجتماعية يدفعها إلى الحصول على الأدوات المالية للتدخل، وتتكون أهم هذه الضرائب من: الرسم على النشاط المهني TAP، الدفع الجزافي VF، الرسم العقاري TF، ورسم التطهير.

ولقد سعى الإصلاح الضريبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن إجمالها فيما يلي:[2]

- تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات، الناجم عن تعدد الضرائب من جهة وارتفاع معدّلاتها من جهة أخرى.
- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات، لكون هذه الأخيرة مُهَيْمَنًا عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق البترولية تتمتع بعدم الاستقرار.
- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملًا من عوامل التحكم في التضخم، بالنظر إلى معدّلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك.
- المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للبلاد، إدراكًا من السلطات بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي، وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات البلاد.
- تحسين شفافية النظام الضريبي الجزائري بتبسيط إجراءاته، ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه، بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية.

ويمكن القول عمومًا أن الهدف الرئيسي للإصلاح الضريبي هو تحسين مستوى مردودية الجباية العادية وإحلالها محل الجباية البترولية.

2. هيكل الإيرادات الضريبية وأهميته:

يُعبّر الهيكل الضريبي عن توزيع نواتج الاقتطاعات الإجبارية بين مختلف أنواع الضرائب أخذًا بعين الاعتبار لأوعيتها وانعكاساتها الآنية على المتغيرات الاقتصادية، وفي العادة ينصرف الحديث عن الهيكل الضريبي إلى تحديد نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ضمن الاقتطاعات الإجبارية.[3] إن دراسة الهيكل الضريبي لاقتصاد أي بلد ما مهم جدًا، وذلك لمعرفة الضرائب التي يقوم هذا الاقتصاد بالاعتماد عليها؛ وبالتالي معرفة نقاط القوة والضعف التي يتّسم بها هذا النظام الضريبي، ولتبيان ذلك نستعين بالجدول التالي الذي يوضح هيكل الإيرادات الضريبية للاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2017):

جدول رقم (1): تطور هيكل الإيرادات الضريبية في الجزائر للفترة 1990-2017 الوحدة: مليار دج

السنة	الإيرادات الضريبية	الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل والأرباح)	الضرائب غير المباشرة				نسبة الضرائب المباشرة من الإيرادات الضريبية%	نسبة الضرائب غير المباشرة من الإيرادات الضريبية%
			المجموع	الضرائب على السلع والخدمات	الحقوق الجمركية	حقوق التسجيل والطابع		
*1990	71,1	21,600	49,5	34,700	11,300	3,500	30,37	69,62
*1991	82,7	22,500	60,2	38,200	18,500	3,500	27,20	72,79
*1992	108,864	27,807	81,057	49,132	27,258	4,667	25,54	74,45
*1993	121,469	35,210	86,259	52,224	27,348	6,687	28,98	71,01
*1994	176,174	44,399	131,775	76,980	47,895	6,900	25,20	74,79
*1995	241,992	57,753	184,239	99,194	78,628	6,417	23,86	76,13
*1996	290,603	67,543	223,06	129,513	84,388	9,159	23,24	76,75
1997	313,9	81,8	232,1	148	73,5	10,6	26,05	73,94
1998	329,8	88,1	241,7	154,9	75,5	11,3	26,71	73,28
1999	314,8	72,2	242,6	149,7	80,2	12,7	22,93	77,06
2000	349,5	82,0	267,5	165,0	86,3	16,2	23,46	76,53
2001	398,2	98,5	299,7	179,2	103,7	16,8	24,73	75,26
2002	482,9	112,2	370,8	223,5	128,4	18,9	23,23	76,78
2003	524,9	127,9	397,0	233,9	143,8	19,3	24,36	75,63
2004	580,4	148,0	432,4	274,0	138,8	19,6	25,49	74,50
2005	640,4	168,1	472,2	308,7	143,9	19,6	26,24	73,73
2006	720,8	241,2	479,6	341,3	114,8	23,5	33,46	66,53
2007	766,8	258,1	508,7	347,5	133,1	28,1	33,65	66,34
2008	965,2	331,5	633,7	435,2	164,9	33,6	34,34	65,65
2009	1146,6	462,1	684,5	478,5	170,2	35,8	40,30	59,69
2010	1298,0	561,7	736,3	514,7	181,9	39,7	43,27	56,72
2011	1527,1	684,7	842,4	572,6	222,4	47,4	44,83	55,16
2012	1908,6	862,3	1046,3	652,0	338,2	56,1	45,17	54,82
2013	2031,0	823,1	1207,9	741,6	403,8	62,5	40,52	59,47
2014	2091,4	881,2	1210,2	768,5	370,9	70,8	42,13	57,86
2015	2354,7	1034,5	1320,2	824,3	411,2	84,7	43,93	56,06
2016	2422,9	1103,8	1319,1	857,2	367,6	94,3	45,55	54,44
2017	2761,1	-	-	-	-	-	-	-
متوسط الفترة (1990-2016)							%31,65	%68,33

المصدر: تمّ إعداد الجدول بالاعتماد على:

- * : **Rétrospective Statistique 1962-2011**, finances publiques, P :218.
- https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/
- Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapports: 2016, 2015, 2014, 2013, 2012, 2011, 2010, 2009, 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, 2003, 2002.

بالنظر إلى هيكل الإيرادات الضريبية من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

إن الاتجاه العام للضرائب المباشرة خلال فترة الدراسة يتجه نحو الأحسن ولو كان ذلك بخطى بطيئة، بينما تتجه الضرائب غير المباشرة خلال نفس الفترة نحو الانخفاض تدريجيًا، فبالنسبة للضرائب المباشرة لا تزال مساهمتها منخفضة رغم ارتفاعها في السنوات الأخيرة، حيث أنّه وكما هو معلوم فالضرائب المباشرة تتكون من الضرائب على أرباح الشركات والضرائب على الدخل الإجمالي، ومقارنة بالدول المتقدّمة فإن نسبة هذا النوع من الضرائب ما زال ضعيفًا، على اعتبار أن الدول المتقدمة تعتمد أجهزتها الضريبية على الضرائب المباشرة أكثر منه على الضرائب غير المباشرة، فالضرائب المباشرة نجد أن نسبتها 31,65% من إجمالي الإيرادات الضريبية في متوسط الفترة (1990-2016)، وهي نسبة ضعيفة والتي يعكسها كثرة التهرب الضريبي، وهنا تطرح إشكالية نوعية التحصيلات الضريبية، خاصة وقد تم في الماضي إجراء دراسات كشفت عن عدم وجود متابعة جبائية جدّية لدى كبار المكلفين بالضريبة، وكذلك ضيق القاعدة الضريبية.[4] وبالنسبة للضرائب غير المباشرة فالملاحظ هو سيطرتها على هيكل الإيرادات الضريبية فقد مثلت نسبة 68,33% في المتوسط خلال فترة الدراسة، وشكلت منها الضرائب على السلع والخدمات نسبة 43,86%، وهو ما يجعل الوعاء الضريبي غير مستقر، ومرشح للانخفاض في أي فترة وذلك نتيجة التقلبات التي تطرأ على حجم الطلب على السلع خاصة في جانب الأسعار من جهة، وضغوطات المنظمات الدولية والعالمية للتجارة الرامية لتخفيض معدّلات الرسوم الجمركية من جهة أخرى.

3. الضغط الضريبي وأثره على النشاط الاقتصادي:

الواقع أن حديثنا عن السياسة الضريبية في الجزائر يعتبر ناقصًا دون الإشارة إلى مستوى الضغط الضريبي وتطوراته ومدى تأثيره وتؤثره بالتغيرات الحاصلة في التدابير الضريبية التي تمّ إحداثها، إذْ يُعتبر الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكمّية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي، حيث أنّه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، ويعبر الضغط الضريبي عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج المحلي

الإجمالي،[5] ولقد حدّد الاقتصادي الأسترالي **'كولن كلارك'*** مستوى الضغط الضريبي النموذجي بـ 25%، ونظرًا لكون جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي الذي يصل أحيانًا إلى 35% هو عبارة عن بترول، وأن الجباية البترولية دائمًا أكبر من50% من الحصيلة الضريبية، لذلك فإن اعتماد الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبًا إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات يكون أكثر دلالة، ويمكن توضيح تطور مستويات الضغط الضريبي الإجمالي وخارج قطاع المحروقات من خلال عرض الجدول التالي:

جدول رقم (2): تطور الضغط الضريبي في الجزائر للفترة 1990-2017 الوحدة: مليار دج

السنة	الإيرادات العامة	الجباية العادية	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	الضغط الضريبي الإجمالي %	الضغط الضريبي خارج المحروقات %
*1990	152,5	71,1	554,3	435,8	27,51	16,31
*1991	248,9	82,7	862,1	635	28,87	13,02
*1992	311,8	108,8	1074,6	801	29,01	13,58
*1993	313,9	121,4	1189,7	915	26,38	13,26
*1994	477,1	176,1	1487,4	1126	28,21	15,63
*1995	611,7	241,9	2004,9	1454	32,07	16,63
*1996	825,1	290,6	2570,0	1762	32,10	16,49
1997	926,6	313,9	2780,2	1941,2	33,32	16,17
1998	774,6	329,8	2830,5	2192,3	27,36	15,04
1999	950,5	314,8	3238,2	2347,3	29,26	13,41
2000	1578,1	349,5	4123,5	2507,2	38,27	13,93
2001	1505,5	398,2	4260,8	2816,9	35,33	14,13
2002	1603,2	482,9	4541,9	3064,9	35,29	15,75
2003	1974,4	524,9	5247,5	3378,6	37,62	15,53
2004	2229,7	580,4	6150,4	3830,6	36,25	15,15
2005	3082,6	640,4	7564,6	4211,7	40,75	15,20
2006	3639,8	720,8	8514,8	4632,6	42,74	15,55
2007	3687,8	766,8	9408,3	5319	39,19	14,41
2008	5190,5	965,2	11043,7	6046,1	46,99	15,96
2009	3676,0	1146,6	9968,0	6858,9	36,87	16,71
2010	4392,9	1298,0	11991,6	7811,2	36,63	16,61
2011	5790,1	1527,1	14588,5	9346,1	39,68	16,33
2012	6339,3	1908,6	16208,7	10672,3	39,11	17,88
2013	5957,5	2031,0	16647,9	11679,9	35,79	17,39
2014	5738,4	2091,4	17228,6	12570,8	33,24	16,56
2015	5103,1	2354,7	16702,1	13567,9	30,55	17,35
2016	5042,2	2422,9	17406,8	14381,2	28,96	16,84

**2017	6080,2	2761,1	19324,6	15475,4	31,46	17,84
المتوسط					34,24	15,66

المصدر: تمّ إعداد الجدول بالاعتماد على:

- * : **Rétrospective Statistique 1962-2011**, finances publiques, P :216.
- ** : Ministre des finances, **Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018 et Prévisions 2019-2020**, P : 44.
- Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapports: 2016, 2015, 2014, 2013, 2012, 2011, 2010, 2009, 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, 2003, 2002.

يتضح من خلال الجدول السابق التباين الكبير بين معدّل الضغط الضريبي الإجمالي، ومعدّل الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات، حيث بلغ الأول لمتوسط الفترة (1990–2017) نسبة: 34,24%، بينما بلغ الثاني نسبة:15,66% في المتوسط. ونظرًا لكون جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن بترول، وأن الجباية البترولية دائمًا أكبر من الحصيلة الضريبية، لذلك فإن اعتماد الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات يعتبر أكثر دلالة لما يتحمله الاقتصاد الوطني. ويعتبر هذا المعدّل ضعيفًا مقارنة مع المستوى الذي حدده **'كولان كلارك'** بـ 25 %. كما أنّه يعتبر أقل مما هو سائد في الكثير من الدول:[6] بحيث نجده عمومًا في تونس 20 % وفي المغرب 24%، أما في الدول الصناعية الكبرى فإنه 27%. ويمكن إرجاع أسباب انخفاض مستوى الضغط الضريبي إلى العوامل التالية:[7]

- ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية العالية.
- تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، مما انعكس سلبا على مردودية الجباية العادية.
- ضعف الاقتطاعات الضريبية نتيجة انخفاض الدخل الفردي وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي.
- انتشار البطالة حيث يساهم ذلك في انخفاض الضغط الضريبي، إذْ تعمل على الحد من قدرة الدولة على فرض الضرائب على فئة كبيرة من أفراد المجتمع.
- ارتفاع حدة التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية، مما يخفض القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب.

وبصورة عامة يمكن القول أن السياسة الضريبية في الجزائر شهدت تطورات ملحوظة كانت تصب كلها في إطار التوسع، إذْ ساهمت في الرفع من حصيلة الجباية الإجمالية للدولة على الرغم من عدم مساهمتها في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية رغم التدابير الضريبية المتخذة والتي تصب معظمها في محاولة تنشيط الاستثمار، خاصة ما تضمنته قوانين الاستثمار من حوافز للمستثمرين.

ثانيا: هيكل الإيرادات العامة في الجزائر

تُصنّف الإيرادات العامة في ميزانية الدولة الجزائرية إلى قسمين: الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية.

1. الإيرادات الضريبية (الجبائية): تتمثل الإيرادات الضريبية في إيرادات الجباية العادية والجباية البترولية.

1.1 الجباية العادية: وتتكون من مختلف الضرائب والرسوم التي يبوبها الجدول "أ" في الموازنة العامة كالتالي:

- **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية وفوائد السلف والضمانات والمرتبات والأجور...الخ.
- **حقوق التسجيل والطابع:** وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل انتقال رأس المال، ورخص السياقة، وطوابع جوازات السفر وبطاقة التعريف والبطاقة الرمادية...الخ.
- **الضرائب غير المباشرة:** وتتكون أيضًا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال كالذهب والفضة...الخ .
- **الضرائب على رقم الأعمال:** وتفرض على مجموع المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.
- **الحقوق الجمركية:** يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للاستيراد والتصدير.

2.1 الجباية البترولية: تتكون من مجموع إقتطاعين وهما:

- ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز.
- ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

2. الإيرادات غير ضريبية: وهي تشمل العناصر التالية:

1.2 إيرادات أملاك الدول (الدومين): والتي تتمثل في حصيلة استغلال أو تأجير أو بيع أملاك الدولة كالإتاوات المحصّلة من الشركات والأشخاص الذين يستغلون المناجم والمحاجر التي تعود ملكيتها للدولة، وكذا المكافآت التي تحصل عليها الدولة من جراء تخصيص المباني العامة لمصالح البريد والمواصلات.

2.2 الإيرادات المختلفة للميزانية: كإيرادات بيع المجلات والمنشورات، وبعض الرسوم التي تحصل عليها الدولة من المتاحف، والمناطق الأثرية.

3.2 الإيرادات الاستثنائية: وتتمثل في مساهمة الدفع التي يقدمها البنك المركزي وحقوق الدخول، والهبات المقدمة من الخارج.

وبصفة عامة يمكن القول أنّ الإيرادات العامة النهائية المطبقة على الموازنة العامة للدولة المعروضة عمومًا حسب الطبيعة القانونية والمصنفة في الجدول "أ" الملحق لقانون المالية في بابين هما: الموارد العادية، والجباية البترولية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2018 الجدول "أ"

إيرادات الميزانية	المبالغ(بآلاف دج)
1- الموارد العادية:	
1-1- الإيرادات الجبائية:	
201-001- حواصل الضرائب المباشرة	1.391.701.000
201-002- حواصل التسجيل والطابع	136.805.000
201-003- حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال	1.097.116.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	500.220.000
201-004- حواصل الضرائب غير المباشرة	10.000.000
201-005 – حواصل الجمارك	397.405.000
المجموع الفرعي(1)	**3.033.027.000**
1-2- الإيرادات العادية:	
201-006- حاصل ودخل الأملاك الوطنية	27.000.000
201-007- الحواصل المختلفة للميزانية	78.000.000
201-008- الإيرادات النظامية	20.000
المجموع الفرعي (2)	**105.020.000**
1-3- إيرادات أخرى:	
الإيرادات الأخرى	800.000.000
المجموع الفرعي (3)	**800.000.000**
مجموع الموارد العادية	3.938.047.000
2- الجباية البترولية:	
201-011- الجباية البترولية	2.776.218.000
المجموع العام للإيرادات	**6.714.265.000**

المصدر: قانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني 1439 الموافق لـ 27 ديسمبر 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، **الجريدة الرسمية**، العدد 76، السنة 54، 28 ديسمبر 2017، ص: 65.

ثالثا: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر

تتميّز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة؛ تتمثل في أن جزءًا كبيرًا من هذه الإيرادات يأتي عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة لتأتي بعد ذلك الإيرادات العادية التي تتكون من الإيرادات الجبائية خارج المحروقات والإيرادات غير الجبائية وهو ما سيتم توضيحه فيما يلي:

جدول رقم (4): تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990-2017 الوحدة: مليار دج

السنة	الإيرادات العامة (1)	الجباية البترولية		الإيرادات خارج المحروقات					
		قيمتها	نسبتها من % (1)	مجموعها		الجباية الضريبية (العادية)		الجباية غير الضريبية	
				قيمتها	نسبتها من % (1)	قيمتها	نسبتها من % (1)	قيمتها	نسبتها من % (1)
*1990	**152,5**	**76,2**	49,96	**76,3**	50,03	**71,1**	46,62	**5,2**	03,40
*1991	**248,9**	**161,5**	64,88	**87,4**	35,11	**82,7**	33,22	**4,7**	01,88
*1992	**311,8**	**193,8**	62,15	**118**	37,84	**108,8**	34,89	**9,2**	02,95
*1993	**313,9**	**179,2**	57,08	**134,7**	42,91	**121,4**	38,67	**13,3**	04,23
*1994	**477,1**	**222,1**	46,55	**255**	53,44	**176,1**	36,91	**78,9**	16,53
*1995	**611,7**	**336,1**	54,94	**275,6**	45,05	**241,9**	39,54	**33,7**	05,50
*1996	**825,1**	**495,9**	60,10	**329,2**	39,89	**290,6**	35,21	**38,6**	04,67
1997	**926,6**	**592,5**	63,94	**334,1**	36,05	**313,9**	33,87	**20,2**	02,18
1998	**774,6**	**425,9**	54,98	**348,7**	45,01	**329,8**	42,57	**18,9**	02,43
1999	**950,5**	**588,3**	61,89	**358,4**	37,70	**314,8**	33,11	**43,6**	04,58
2000	**1578,1**	**1213,2**	76,87	**364,9**	23,12	**349,5**	22,14	**15,4**	00,97
2001	**1505,5**	**1001,4**	66 ,51	**488,5**	32,44	**398,2**	26,44	**90,3**	05,99
2002	**1603,2**	**1007,9**	62,86	**595,1**	37,11	**482,9**	30,12	**112,2**	06,99
2003	**1974,4**	**1350,0**	68,37	**624,3**	31,61	**524,9**	26,58	**99,4**	05,03
2004	**2229,7**	**1570,7**	70,44	**652,5**	29,26	**580,4**	26,03	**72,1**	03,23
2005	**3082,6**	**2352,7**	76,32	**724,2**	23,49	**640,4**	20,77	**83,8**	02,71
2006	**3639,8**	**2799,0**	76,89	**840,5**	23,09	**720,8**	19,80	**119,7**	03,28
2007	**3687,8**	**2796,8**	75,83	**890,9**	24,15	**766,8**	20,79	**124,1**	03,36
2008	**5190,5**	**4088,6**	78,77	**1101,8**	21,22	**965,2**	18,59	**136,6**	02,63
2009	**3676,0**	**2412,7**	65,63	**1263,3**	34,36	**1146,6**	31,19	**116,7**	03,17
2010	**4392,9**	**2905,0**	66,12	**1487,8**	33,86	**1298,0**	29,54	**189,8**	04,32
2011	**5790,1**	**3979,7**	68,73	**1810,4**	31,26	**1527,1**	26,37	**283,3**	04,89
2012	**6339,3**	**4184,3**	66,00	**2155,0**	33,99	**1908,6**	30,10	**246,4**	03,88
2013	**5957,5**	**3678,1**	61,73	**2279,4**	38,26	**2031,0**	34,09	**248,4**	04,16
2014	**5738,4**	**3388,4**	59,04	**2349,9**	40,95	**2091,4**	36,44	**258,5**	04,50

07,34	**374,9**	46,14	**2354,7**	53,48	**2729,6**	46,51	**2373,5**	**5103,1**	2015
16,62	**838,2**	48,05	**2422,9**	64,67	**3261,1**	35,32	**1781,1**	**5042,2**	2016
18,40	**1119**	45,41	**2761,1**	63,81	**3880,1**	36,18	**2200,1**	**6080,2**	**2017
%05,35		**% 32,61**		%37,97		% 59,57		**متوسط الفترة (1990-2017)**	

المصدر: تمّ إعداد الجدول بالاعتماد على:

- * : **Rétrospective Statistique 1962-2011**, finances publiques, P :216.
- ** : Ministre des finances, **Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018 et Prévisions 2019-2020**, P : 44.
- Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapports: 2016, 2015, 2014, 2013, 2012, 2011, 2010, 2009, 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, 2003, 2002.

لإعطاء صورة أوضح عن نسب الجباية البترولية والجباية الضريبية وغير الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة، نستعين بالشكل التالي:

شكل رقم(1): نسب الجباية البترولية والجباية الضريبية وغير الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة

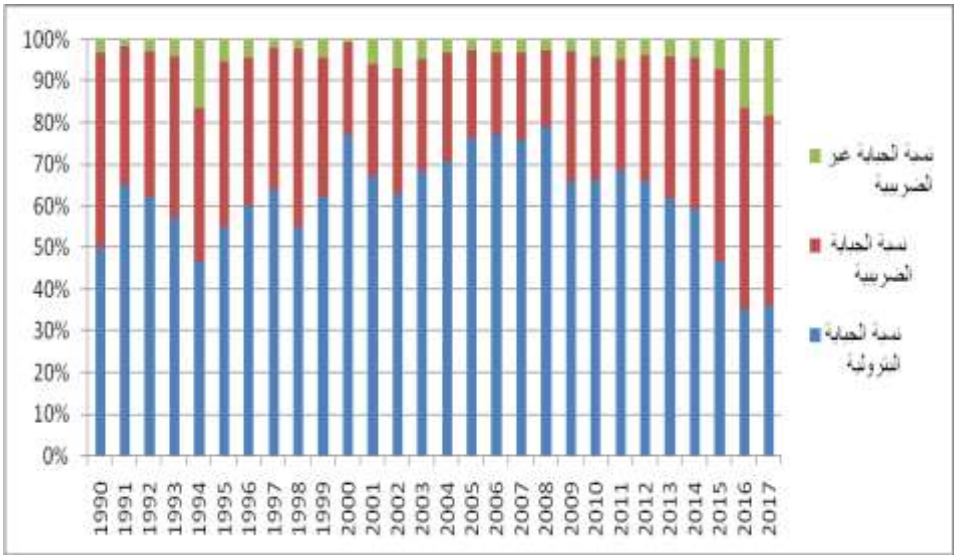

المصدر: تمّ إعداد الشكل بالاعتماد على الجدول رقم (4)

من خلال الجدول السابق والشكل أعلاه؛ نستنتج ما يلي:

- عرفت الإيرادات العامة للدولة تزايدًا كبيرًا خلال الفترة (1990-2017) بحيث انتقلت من 152,5 مليار دج سنة 1990 إلى 6080,2مليار دج سنة 2017، أي تضاعفت بحوالي تسعة وثلاثون (39) مرة خلال خمسة وعشرين (28) سنة.
- هيمنة إيرادات الجباية البترولية على الإيرادات العامة، حيث أن أكثر من59,57 % مصدره الجباية البترولية في الفترة (1990-2017).
- تواضع مساهمة الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة حيث بلغت في متوسط فترة الدراسة نسبة 32,61 %.
- ضآلة مساهمة الإيرادات غير الضريبية في الإيرادات العامة، إذ بلغت في متوسط فترة الدراسة نسبة: 05,35%.

وفي سياق معرفة مكونات الإيرادات العامة وتطورها، سنقوم بتحليل دورها في تمويل ميزانية الدولة، وكذا مساهمة الأنواع المختلفة منها:

1. مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2017:

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن الجباية البترولية عرفت تزايدًا كبيرًا ومستمرًا من بداية التسعينات إلى غاية سنة 2014، مع تسجيل تراجع في سنوات 1993، 1998، 2001، 2009، 2014، لتعرف سنة 2015 انخفاضا معتبرا ثم تشهد انخفاضا حادا في سنة 2016، تتعرف سنة 2017 تحسنا طفيفا. كما أن نسب مساهمتها في الإيرادات الإجمالية كانت معتبرة، حيث بلغت في متوسط فترة الدراسة 59,57 %.

إذْ بلغت إيرادات الجباية البترولية في سنة 1990 مبلغ 76,2 مليار دج، وبنسبة مساهمة تقدر 49,96% من إجمالي الإيرادات العامة، ثم ارتفعت إلى 161,5 مليار دج سنة 1991 أي بنسبة نمو تقدر بـ 111,50% عن سنة 1990، وهو ما يمثل نسبة 64,88 % من إجمالي الإيرادات العامة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية بسبب حرب الخليج، لترتفع في سنة 1992 إلى 193,8 مليار دج مع تراجع طفيف في نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة أي ما نسبته 62,15%، لتنخفض بشكل طفيف في سنة 1993 إلى 179,2 مليار دج وذلك لتراجع أسعار البترول، لتعرف بعد ذلك زيادة مستمرة حتى سنة 1997 لتصل إلى 592,5 مليار دج أي بنسبة 63,94% من إجمالي الإيرادات العامة مع التحسن المسجل في أسعار البترول في الأسواق الدولية. لتنخفض في سنة 1998 إلى 425,9 مليار دج، بفارق قدره 166,6 مليار دج عن سنة 1997 أي تراجعت بنسبة 28,11 %، وهذا بسبب الاضطرابات التي ميّزت السوق البترولية وتدهور الأسعار المترتبة عنها

حيث انخفض سعر البرميل من 19,49 دولار أمريكي سنة 1997 إلى 12,94 دولار أمريكي سنة 1998،[8] لتتحسن في سنة 1999 وتبلغ 588,3 مليار دج، لتعرف سنة 2000 زيادة تاريخية حيث بلغت إيرادات الجباية البترولية مبلغ 1213,2 مليار دج؛ أي بزيادة قدرها 624,9 مليار دج عن سنة 1999 وذلك راجع بالأساس إلى ارتفاع أسعار البترول حيث ارتفع سعر البرميل من 17,91 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 28,5 دولار أمريكي سنة 2000،[9] لتعرف سنة 2001 تراجعًا يقدر بـ 211,8 مليار دج مقارنة مع سنة 2000 أي تراجعت بنسبة 17,45% وكذلك تراجع نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة إلى 66,51% مقارنة بـ 76,87% في سنة 2000، ويمكن تفسير هذا التراجع بانخفاض أسعار تصدير المحروقات الغازية التي عانت من آثار تراجع أسعار البترول حيث انخفض سعر البرميل من 28,5 دولار أمريكي سنة 2000 إلى 24,85 دولار أمريكي سنة 2001،[10] ثم سجّلت تحسنًا في سنة 2002 حيث بلغت الجباية البترولية مبلغ 1007,9 مليار دج ومع ذلك تراجعت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة إلى 62,86% مقارنة بـ 66,51% في سنة 2001، ليعرف هذا التحسن استمرارًا إلى غاية سنة 2008 إذ قدّرت قيمتها بنحو 4088,6 مليار دج، وبنسبة مساهمة قياسية إلى إجمالي الإيرادات العامة بلغت نسبة 78,77% من إجمالي الإيرادات العامة؛ وهي أعلى نسبة مساهمة مسجلة خلال فترة الدراسة كلها، أي بمعدّل نمو يقدر بـ 46,18 %. لتعرف سنة 2009 انخفاضًا يقدر بـ 1675,9 مليار دج أي تراجعت بنسبة 40,98% عن سنة 2008، ويرجع الانخفاض الذي حصل سنة 2009 إلى انخفاض أسعار البترول، حيث انخفض سعر البرميل من 99,9 دولار أمريكي سنة 2008 إلى 62,2 دولار أمريكي سنة 2009.[11] لتشهد بعد ذلك تحسن حتى سنة 2012 لتصل إلى ما قيمته 4184,3 مليار دج، وهي أعلى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة وذلك بسبب الارتفاع التاريخي في أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل 111,0 دولار أمريكي.[12] ثم بعد ذلك تعاود الانخفاض لتصل إلى 3388,4 مليار دج سنة 2014 وذلك مع تراجع أسعار البترول في الأسواق الدولية. ليستمر هذا الانخفاض في سنة 2015، لتشهد سنة 2016 انخفاضًا حادًا إلى 1781,1 مليار دج بسبب انخفاض سعر البترول بنسبة 15,2% عنه في سنة 2015 بالرغم من ارتفاع القيمة المضافة لقطاع المحروقات بـ 7,7% عنه في سنة 2015.[13] لتعرف سنة 2017 ارتفاعا طفيفا إلى 2200,1 مليار دج مع التحسن النسبي المسجل في سعر البترول. وفيما يخص نسبة مساهمتها من إجمالي الإيرادات العامة فإن الملاحظ هو ومنذ سنة 2008 تراجعها المستمر وبصورة تدريجية حيث انخفضت من 78,77% إلى 36,18% بالرغم من الارتفاع المسجّل في سعر برميل البترول في بعض السنوات.

2. مساهمة الجباية العادية في إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2017:

من خلال الجدول رقم (4) نجد أن الجباية العادية عرفت تطورًا ملحوظًا خلال فترة الدراسة بحيث انتقلت من 71,1 مليار دج سنة 1990 إلى 2761,1 مليار دج سنة 2017، أي تضاعفت بأكثر من ثمانية وثلاثين (38) مرة، إلا أن نسب مساهمتها في الإيرادات الإجمالية كانت ضعيفة نوعًا ما، حيث بلغت في متوسط فترة الدراسة نسبة 32,61%.

إذْ بلغت إيرادات الجباية العادية في سنة 1990 مبلغ 71,1 مليار دج لترتفع من سنة لأخرى واستمرت هذه الزيادة لتصل إلى 329,8 مليار دج سنة 1998 حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية 42,57%، وذلك بفضل الأداء الجيد لحصيلة الضرائب حيث ارتفعت الضرائب المباشرة من 21,60 مليار دج سنة 1990 إلى 88,1 مليار دج سنة 1998، كما ارتفعت الضرائب غير المباشرة من 49,5 مليار دج سنة 1990 إلى 241,7 مليار دج في سنة 1998 والذي يرجع بدوره وبالدرجة الأولى إلى ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات نتيجة التدابير المتّخذة في ذلك وبالدرجة الثانية إلى ارتفاع الحقوق الجمركية نتيجة تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاق المبادلات. وفي سنة 1999 عرفت إيرادات الجباية العادية تراجعًا طفيفًا حيث بلغت 314,8 مليار دج، أي بانخفاض قدره 15 مليار دج بالمقارنة مع سنة 1998 أي ما نسبته 04,54%، ويمكن تقديم بعض الملاحظات بخصوص هذا الانخفاض والمتمثلة في مشكل تحصيل الضرائب الناتج عن غياب المتابعة الضريبية الجدّية لكبار المكلفين بالضرائب، وكذلك إلى ضيق قاعدة الجباية العادية من طرف السلطات العمومية،[14] بالإضافة كذلك إلى الخسارة التي عانت منها الخزينة العمومية نتيجة الغش والتهرب الضريبي وأيضًا انخفاض الضرائب على الأجور نتيجة لتزايد عمليات تسريح العمال وغلق المؤسسات.[15] وبحلول سنة 2000 عرفت إيرادات الجباية العادية تطورًا ملحوظًا حيث بلغت 349,5 مليار دج، وقد استمرت في التحسن من سنة لأخرى لتصل سنة 2017 إلى 2761,1 مليار دج وهي أعلى قيمة مسجّلة خلال فترة الدراسة، هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية راجع إلى ارتفاع حصيلة الضرائب المباشرة لاسيما الضريبة على الدخل الإجمالي وهذا راجع إلى ارتفاع أجور الموظفين في السنوات الأخيرة، بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات نتيجة زيادة حجم الاستثمارات من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي والمخطط الخماسي للنمو حيث ارتفعت حصيلة الضرائب المباشرة من 82 مليار دج سنة 2000 إلى 1103,8 مليار دج سنة 2016، كما ارتفعت الضرائب غير المباشرة من 267,5 مليار دج سنة 2000 إلى 1319,1مليار دج في سنة 2016 والذي يرجع بدوره وبالدرجة الأولى إلى ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات نتيجة التدابير المتّخذة في ذلك وبالدرجة الثانية إلى ارتفاع الحقوق الجمركية.

والملاحظ أنّه في الفترة 2013-2016، كما كان الحال عليه في الفترة 2002-2012، عرفت الضريبة المباشرة ارتفاعا بشكل أسرع، في المتوسط، مقارنة بالضريبة غير المباشرة، مؤدية بذلك إلى انعكاس في هيكل الإيرادات الضريبية في 2016، حيث بلغت الضرائب على المداخيل والأرباح 45,6 %، بعدما كانت تمثّل سوى 23,2 % من الإيرادات الضريبية في 2002، أي بارتفاع قدره 1,6 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2015، بالمقابل، تمثل نسبة الضريبة على السلع والخدمات 35,4%، مقابل 35 %في 2015، علما أنها بلغت 46,3% في سنة 2002. وسجّلت نسبة الحقوق الجمركية تراجعا بـ 2,3 نقطة إلى 15,2 % في 2015، مقابل 26,6% في سنة 2002.[16]

من خلال العرض السابق نلاحظ أن مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة كانت ضعيفة ودون المستوى المقبول، كما أن تطور هيكل الضرائب على المداخيل والأرباح وهيكل الضرائب على السلع والخدمات يبين وجود نقائص في تحصيل الضريبة المباشرة خارج الأجور والضريبة غير المباشرة على الأنشطة الداخلية. ومنه نجد أن الهدف الذي كانت تسعى إليه إصلاحات النظام الضريبي ألا وهو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لا يزال بعيدًا، وبهذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض النقائص التالية:

- كثرة التخفيضات والإعفاءات الرامية إلى تشجيع وتطوير الاستثمار والصادرات.[17]
- ضعف إنتاجية القطاع الزراعي، وضعف استخدام القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي.[18]
- الغش والتهرب الضريبي وحدّة انتشار الاقتصاد غير الرسمي، وسيطرة المحروقات على بنية الاقتصاد الوطني.[19]

لقد ساهم الإصلاح الضريبي في زيادة المردودية المالية لمختلف الضرائب، لكنه ما زال بعيدًا عن الطموحات المعلنة في إطار السياسة الضريبية المنتهجة والتي محورها الأساسي يكمن في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية؛ كما أن هيمنة الضرائب غير المباشرة في هيكل النظام الضريبي لا يدعم فعالية النظام الضريبي لعدم عدالة تلك الضرائب. لذلك يجب على المشرع الضريبي التخفيف من حجم تلك الضرائب والاعتماد أكثر على الضرائب المباشرة من خلال تشجيع الاستثمار، وتحسين تنظيم وإدارة المؤسسات العمومية وبالتالي تحسين المنتوج الضريبي المترتب عن نشاطها، بالإضافة إلى تحسين التحصيل الضريبي ومكافحة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي من خلال نشر الوعي الضريبي قصد تغيير الذهنيات المعادية للضريبة والاهتمام أكثر بالإدارة الضريبية حتى تؤدي مهامها على الوجه الكامل.[20]وأيضًا إنشاء وحدة متخصصة في كبار دافعي الضرائب تتماشى معها وتكون أكثر ملائمة لهذه الفئة.[21]

ولمعرفة الدور الذي تلعبه الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة، نقوم بحساب نسبة تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات العامة للدولة، والجدول التالي يوضح لنا قيمة الإيرادات الضريبية ونسبة تغطيتها للنفقات العامة:

جدول رقم (5): الإيرادات الضريبية ونسبة تغطيتها للنفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2017

الوحدة: مليار دج

السنة	النفقات العامة	الإيرادات الضريبية	النفقات الجارية	النفقات برأسمال	نسبة تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات العامة%	نسبة تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات الجارية%	نسبة تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات برأسمال%
*1990	136,5	71,1	88,8	47,7	52,08	80,06	149,05
*1991	212,1	82,7	153,8	58,3	38,99	53,77	141,85
*1992	420,13	108,8	276,131	144	25,89	39,40	75,55
*1993	476,62	121,4	291,417	185,21	25,47	41,65	65,54
*1994	566,32	176,1	330,403	235,92	31,09	53,29	74,64
*1995	759,61	241,9	473,694	285,92	31,84	51,06	84,60
*1996	724,60	290,6	550,596	174,01	40,10	52,77	166,99
1997	845,1	313,9	643,5	201,6	37,14	48,78	155,70
1998	876,0	329,8	664,1	211,9	37,64	49,66	155,63
1999	961,7	314,8	774,7	187,0	32,73	40,63	168,34
2000	1178,1	349,5	838,9	339,2	29,66	41,66	103,03
2001	1321,0	398,2	798,6	522,4	30,14	49,86	76,22
2002	1550,6	482,9	975,6	575,0	31,14	49,49	83,98
2003	1690,2	524,9	1122,8	567,4	31,05	46,74	92,50
2004	1891,8	580,4	1251,1	640,7	30,67	46,39	90,58
2005	2052,0	640,4	1245,1	806,9	31,20	51,43	79,36
2006	2453,0	720,8	1437,9	1015,1	29,38	50,12	71,00
2007	3108,5	766,8	1673,9	1434,6	24,66	45,80	53,45
2008	4191,0	965,2	2217,7	1973,3	23,03	43,52	48,91
2009	4246,3	1146,6	2300,0	1946,3	27,00	49,85	58,91
2010	4466,9	1298,0	2659,0	1807,9	29,05	48,81	71,79
2011	5853,6	1527,1	3879,2	1974,4	26,08	39,36	77,34
2012	7058,1	1908,6	4782,6	2275,5	27,04	39,90	83,87
2013	6024,2	2031,0	4131,6	1892,6	33,71	49,15	107,31
2014	6995,7	2091,4	4494,3	2501,4	29.89	46.53	83.60
2015	7656,3	2354,7	4617,0	3039,3	30.75	51.00	77.47
2016	7383,6	2422,9	4591,4	2792,2	32.81	52.77	86.77
**2017	7115,6	2761,1	4591,8	2523,8	38.80	60.13	109.40
متوسط الفترة (1990-2017)					27.02	41.54	83.43

المصدر: تمّ إعداد الجدول بالاعتماد على:

- * : Rétrospective Statistique 1962-2011, finances publiques, P :218.
- ** : Ministre des finances, **Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018 et Prévisions 2019-2020**, P : 44.
- Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapports: 2016, 2015, 2014, 2013, 2012, 2011, 2010, 2009, 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, 2003, 2002.

يتضح من خلال الجدول السابق أن معدّل تغطية الإيرادات الضريبية (الجباية العادية) في متوسط الفترة (1990-2017) للنفقات العامة كان 27,02% وبالنسبة للنفقات الجارية كان 41,54% ونسبة 83,43% بالنسبة للنفقات برأسمال، وهو ما يعتبر ضعيفًا مقارنة بطموحات وأهداف الدولة، ويعود ذلك إلى النمو السريع الذي عرفته النفقات العامة بشقيها أمام الإيرادات الضريبية من جهة، ومن جهة أخرى إلى ضعف الجباية العادية حيث يمكن إرجاع هذا الضعف إلى الأسباب التالية:[22]

- عدم قدرة النظام الضريبي على التخلص من التعديلات المستمرة، الأمر الذي زاد النظام تعقيدًا.
- ضعف الإدارة الضريبية وكذا الأعوان الذين يقومون بالتحصيل الضريبي.
- تأخر إدخال وتعميم المعلوماتية على كافة المصالح الضريبية.
- عدم توفير البيانات والمعلومات الخاصة بالممولين التي تمكن من فحص حالاتهم كما يتطلب الأمر.

3. مساهمة الجباية غير الضريبية في إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2017:

من خلال الجدول رقم (**4**) نجد أن الجباية غير الضريبية عرفت تطورًا ملحوظًا خلال فترة الدراسة بحيث انتقلت من 5,2 مليار دج سنة 1990 إلى 1119 مليار دج سنة 2017، أي تضاعفت بأكثر من مائتان وخمسة عشرة (215) مرة، إلا أن نسب مساهمتها في الإيرادات الإجمالية كانت ضعيفة ودون المستوى المطلوب، حيث بلغت في متوسط فترة الدراسة نسبة 5,35%.

وما يمكن ملاحظته أن الجباية غير الضريبية منذ سنة 2015 عرفت تحسنا ملحوظا، حيث انتقلت من 258,5 مليار دج في سنة 2014 إلى 374,9 مليار دج في سنة 2015 أي بمعدل نمو يقدر بـ 45%، حيث نتج الارتفاع المعتبر للجباية غير الضريبية عن الارتفاع، الاستثنائي، لإيرادات ممتلكات الدولة والإيرادات المختلفة- والتي كانت تعتمد مبالغها السنوية على الأرباح الموزعة من طرف الهيئات والمؤسسات العمومية-، والتي تضاعفت بـ 3,26 مرة، منتقلة من 76 مليار دج إلى 247,5 مليار دج، مؤدية بذلك إلى رفع حصة الجباية غير الضريبية في الإيرادات خارج قطاع المحروقات.[23] لتعرف سنة 2016 ارتفاعا قويا بمعدل نمو يقدر بـ 123,6% منتقلة إلى 838,2 مليار دج، حيث نتج هذا الارتفاع المعتبر في الجباية غير الضريبية إلى الارتفاع الاستثنائي في

الأرباح الموزعة من طرف بنك الجزائر (610,5 مليار دج).[24] هذا ما أدى إلى رفع حصة الجباية غير الضريبية في الإيرادات خارج المحروقات. لتعرف أيضا سنة 2017 ارتفاعا إلى 1119 مليار دج بمعدل نمو يقدر بـ 33,50%، ونتج هذا الارتفاع في الجباية غير الضريبية إلى الارتفاع في الأرباح الموزعة من طرف بنك الجزائر حيث ارتفعت إلى 920 مليار دج.[25]

بالرغم من الزيادة في قيمة الجباية غير الضريبية؛ إلا أنها تبقى ضعيفة وغير مقبولة، وتجعل الاقتصاد الوطني عرضة لأي صدمات في السوق البترولية. وبالتالي فإن أي تقلب في أسعار البترول يكون له أثر كبير على الميزانية العامة للدولة حيث أن الإيرادات المتأتية من الجباية غير الضريبية لا تمثل سوى 5,35% في متوسط فترة الدراسة، وبالتالي في حالة انخفاض الجباية البترولية سيتحول ذلك إلى مزيد من الضغط الضريبي لتعويض ذلك الانخفاض مما يرشح معدل الجباية غير البترولية إلى الارتفاع.

خلاصة:

لقد تمّ القيام في هذه الدراسة بتتبع وتحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 حيث تمّ التطرق إلى واقع النظام الضريبي في الجزائر وأثره على النشاط الاقتصادي وكذلك القيام بعرض تفصيلي لهيكل الإيرادات العامة في الجزائر ، وقد تمّ التوصل للنتائج التالية:

- اعتماد الجزائر في تمويل النفقات العامة على الجباية البترولية حيث أن نسب مساهمتها في الإيرادات الإجمالية كانت كبيرة حيث بلغت في متوسط فترة الدراسة نسبة 64,67%؛ وتواضع مساهمة الجباية الضريبية بالرغم من المحاولات التي اتخذتها الجزائر لتنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها وخاصة ما تعلق منها بالجباية الضريبية، بعد الإصلاح الضريبي لسنة 1992.
- يعتبر الإصلاح الضريبي لسنة 1992 منعرجًا مهمًا للمنظومة الضريبية؛ حيث عرفت هذه الأخيرة تغييرًا جذريًا فمن حيث الجانب التقني تمّ إدخال هيكل ضريبي جديد، ومن حيث الجانب التنظيمي تمّ إعادة هيكلة القواعد الإدارية لإدارة الضرائب، ونجم عن هذا الإصلاح الانتقال من نظام الضريبة النوعية إلى نظام الضريبة الشامل وفصل بعض الضرائب عن بعضها واستحداث ضرائب جديدة، حيث أن الهدف الرئيسي من هذا الإصلاح يتمثل في تحسين مستوى مردودية الجباية العادية وإحلالها محل الجباية البترولية.
- إن الاتجاه العام للضرائب المباشرة خلال فترة الدراسة يتجه نحو الأحسن ولو كان ذلك بخطى بطيئة، بينما تتجه الضرائب غير المباشرة نحو الانخفاض تدريجيًا، فبالنسبة للضرائب المباشرة لا تزال مساهمتها منخفضة رغم ارتفاعها في السنوات الأخيرة، حيث أنّه وكما هو معلوم فالضرائب

المباشرة تتكون من الضرائب على أرباح الشركات والضرائب على الدخل الإجمالي، ومقارنة بالدول المتقدّمة فإن نسبة هذا النوع من الضرائب ما زال ضعيفًا، على اعتبار أن الدول المتقدمة تعتمد أجهزتها الضريبية على الضرائب المباشرة أكثر منه على الضرائب غير المباشرة، فالضرائب المباشرة نجد أن نسبتها 30,61 % من إجمالي الإيرادات الضريبية في متوسط الفترة (1990-2014)، وهي نسبة ضعيفة والتي يعكسها كثرة التهرب الضريبي.

- وبالنسبة للضرائب غير المباشرة فالملاحظ هو سيطرتها على هيكل الإيرادات الضريبية فقد مثلت نسبة 69,38% في المتوسط خلال فترة الدراسة، وشكلت منها الضرائب على السلع والخدمات نسبة 43,86%، وهو ما يجعل الوعاء الضريبي غير مستقر، ومرشح للانخفاض في أي فترة.

اقتراحات الدراسة:

- العمل على تنويع مصادر الإيرادات. من خلال توسيع الوعاء الضريبي وذلك بالعمل على تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص وخلق بيئة استثمارية تساعد على تحريك مشاريع المستثمرين الخواص وتعزيز الأرباح الأمر الذي يؤدي إلى تكوين منافذ جديدة للضرائب.
- نشر الوعي الضريبي وترسيخه لدى المجتمع؛ حيث لا بد من العمل على إدراج التكوين والثقافة الضريبية ضمن البرامج التعليمية، والاستعانة بكل الوسائل لنشر الوعي الضريبي. إلى جانب القيام بإعداد قانون خاص يتعلّق بمكافح ظاهرة التهرب الضريبي والسوق الموازية،
- ترشيد النفقات العامة لرفع قدرة الجزائر على مواجهة أي أثر للصدمات العكسية في الإيرادات المتأتية من البترول، من خلال محاربة أشكال وآليات الفساد ومحاربة ظواهر هدر المال العام.
- تنويع الاقتصاد الوطني من خلال تفعيل القطاع الخاص أي بناء قطاع خاص نشط وتحسين نوعية الإطار المؤسساتي. كتطوير النظام المصرفي الجزائري حيث لا يزال تقليديًا إلى حدٍ ما إذْ الملاحظ أن أنظمة المدفوعات هي أنظمة تقليدية ولم يتم بعد اعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني.

الاحالات والمراجع:

[1]- قليل نسيمة، **السياسة الجبائية والإصلاحات في الجزائر**، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة تلمسان، الجزائر، 29و30 ديسمبر 2004، ص ص: 2-3.

[2]- عبد المجيد قدي، **النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، 20-21ماي 2002، ص: 2.

[3]- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية-**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 147.

[4] - CNES, **Rapport sur la conjoncture économique et sociale du deuxième semestre 2000** , 17ème Session Plénière, Bulletin officiel N°11, Algérie, Mai 2001, P :67.

[5]- ناصر مراد، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص : 29.

[*]- **كولن كلارك**:هو اقتصادي وإحصائي بريطاني اشتغل في المملكة المتحدة ويعتبر من أهم مكتشفي الناتج المحلي الإجمالي، من مواليد نوفمبر 1905 وتوفي سنة 1989.

ويتم حساب الضغط الضريبي وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدّل الضغط الضريبي} = \frac{\text{الإيرادات العامة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

$$\text{الضغط الضريبي خارج قطاع المحروقات} = \frac{\text{الإيرادات الضريبية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات}} \times 100$$

[6]- ناصر مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 29.

[7]- **المرجع نفسه**، ص: 29

[8] - Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapport: 2003.

[9] -Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapport: 2002.

[10] - Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapport: 2012.

[11] - **Ibid**.

[12] - Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapport: 2014.

[13] - Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapport: 2016, P: 49.

[14] - CNES, **Rapport sur la conjoncture économique et** sociale **du deuxième semestre 2000**, Op.cit, P :67.

[15]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999**، الجزائر، ماي 2000، ص: 83.

[16] - Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapport: 2016, P: 51.

[17]- كمال رزيق و بوعلام رحمون، **تقييم السياسة الجبائية في الجزائر**، الملتقى الدولي: السياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق تلمسان 29و30 ديسمبر 2004، ص: 07.

[18]- **المرجع نفسه**، ص: 07.

[19]- قليل نسيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 08

[20]- ناصر مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 30-31.

[21] -CNES, **Rapport sur la conjoncture économique et sociale du deuxième semestre 2000** , Op.cit, P :67.

[22]- كمال رزيق و بوعلام رحمون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 14-15.

[23] - Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapport: 2015, P:59.

[24] - Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapport: 2016, P:52.

[25]- بنك الجزائر، **حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، فيفري 2018، ص: 12.